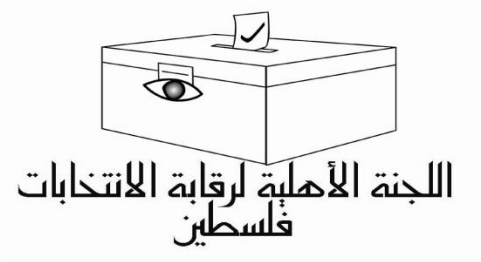

تقرير اللجنة الاهلية لرقابة الانتخابات

تقرير الرقابة على المرحلة الاولى من الانتخابات المحلية

في دورتها الرابعة 2021-2022

اعداد

مرصد العالم العربي للديمقراطية و الانتخابات

(المرصد)

أعضاء الائتلاف

مرصد العالم العربي للديمقراطية والانتخابات (المرصد)

المركز الفلسطيني لقضايا السلام والديمقراطية

ائتلاف امان

مركز حريات

جمعية عزون لتنمية والابداع والتطوير

مركز المنتدى الثقافي – بيت عنان

مركز العودة – طولكرم

مركز المنطار للثقافة– بيت عنان

فهرس

مقدمة 4

البيئة الانتخابية 4-5

الانتخابات المحلية في فلسطين 5-8

التحليل القانوني 9-11

مرحلة تسجيل الناخبين 12-13

مرحلة الترشح 14-18

التزكية 19

الاعتراضات والطعون 19

الدعاية الانتخابية 20-21

الاقتراع والفرز 21-26

التوصيات 27

تمهيد

قامت اللجنة الاهلية وعبر فريقي الرقابة لديها طويل الامد وقصير الامد بمتابعة العملية الانتخابية منذ صدور قرار مجلس الوزراء في 2021/9/6، الذي حدد الموعد للمرحلة الاولى للانتخابات المحلية يوم 2021/12/11. وشاركت اللجنة مع بقية مؤسسات المجتمع المدني بجهود مرصد العالم العربي للديمقراطية والانتخابات بالضغط لإلغاء المرحلية في الانتخابات وعقدها في يوم واحد، وتجاوب مجلس الوزراء مع مبادرة لجنة الانتخابات المركزية والهيئة المستقلة لحقوق الانسان بتحديد موعد المرحلة الثانية للانتخابات المحلية.

بعد قرار مجلس الوزراء قامت اللجنة الاهلية عبر المرصد بتدريب فريق رقابة طويل الامد مكون من 30 مراقب، من كل المحافظات الفلسطينية، تم تدريبهم على دور المراقب طويل الامد بالتركيز على قانون الانتخابات المحلية، اجراءات لجنة الانتخابات المركزية، خلفية عن قانون الهيئات المحلية، الانتخابات المحلية السابقة والاستمارات المعدة للمراقبين طويلي الامد.

عمل المراقبون كفرق على صعيد المحافظة وقاموا بزيارة ما لا يقل عن 230 موقع ضمن قائمة المجالس القروية والبلدية المصنفة (ج) التي شملها قرار مجلس الوزراء بالانتخابات في المرحلة الاولى.

البيئة الانتخابية

شهد العام 2021 العديد من المحطات المهمة، التي تمثلت بالمرسوم الرئاسي للانتخابات العامة في منتصف شهر كانون الثاني، وخصوصا انه جاء بعد توافقات بين حركتي فتح وحماس، واتفاق الطرفين على ان الانتخابات هي المحطة الاولى في اعادة الوحدة بين الضفة الغربية وقطاع غزة، وتوحيد النظام السياسي الفلسطيني على اسس ديمقراطية، ومشاركة كافة القوى والفصائل والاحزاب في هذه التوافقات، وتوجت بالعدد الكبير من القوائم التي تقدمت بطلب تسجيلها للجنة الانتخابات المركزية، حيث وصلت الى 36 قائمة، منها 29 قائمة مستقلة والباقي ممثلي لاطر سياسية، واعتمدتها لجنة الانتخابات المركزية ومحكمة قضايا الانتخابات وردت الطعون. وقبل انطلاق الدعاية الانتخابية، تم تأجيل الانتخابات من قبل الرئيس بسبب رفض اسرائيل لاجراء الانتخابات في القدس، وبمقابل ترحيب بعض الاطراف السياسية بالتأجيل الا ان هناك من عارضه واعتبر ان القدس استخدمت كحجة للهروب من الانتخابات، خوفا من نتائجها غير المضمونة.

وشكل تأجيل الانتخابات بدون اجماع احباط لدى المواطنين، وخصوصا ان قرار التأجيل جاء بدون تحديد موعد او سقف او حتى نقاش لطرح البدائل، وربط الانتخابات بموافقة اسرائيلية هو ربط لمصير العملية الديمقراطية في فلسطين بالموافقات الاسرائيلية، التي ربما تسعى الى تكريس حالة من اللا ثقة بين المواطن ونظام الحكم في فلسطين.

ولم يستفق الشعب من صدمة انهيار حلم الوحدة والانتخابات، حتى جاء مقتل الناشط السياسي نزار بنات على يد افراد من جهاز امني، وما تلاه من احتجاجات مجتمعية مطالبة بالكشف ومحاسبة المسؤولين عن مقتل الناشط، بنات حتى انشغل الشارع مرة اخرى بحجم التصدي للمحتجين وما استخدم من ادوات قمع تم توثيقها وبثها عبر وسائل الاعلام التقليدي ووسائل التواصل، مما زاد الاحتقان المجتمعي.

ومرة اخرى بعد ان ثبت ضعف الحكومة ودورها في الحد من الانتهاكات التي تلت مقتل الناشط بنات حتى تفجرت ازمة شراء المطعومات الخاصة بجائحة كورونا، وخصوصا ان انتهاء صلاحية هذه المطعومات القريب، وادارة الحكومة لهذه الازمة، ليزيد من حالة اللا ثقة في الحكومة وفي مجمل النظام السياسي الفلسطيني.

ولم ينتهي العام عند هذه الوقائع المحبطة للمجتمع حتى جاءت مشاكل الخليل بين عائلتين ومقتل احد الشباب على يد عائلة اخرى، وانتشار مظاهر الفلتان، وعجز المؤسسة الرسمية الفلسطينية في ضبط الاوضاع الميدانية، واعتمادها على العشائر لوقف حالة الغليان في مدينة الخليل.

الانتخابات المحلية في فلسطين

شكل قانون رقم 5 لسنة 1996 الاساس القانوني والمرجعية للانتخابات المحلية، تبنى القانون نظام الاغلبية اسوة بالانتخابات التشريعية التي كانت قد جرت في 1996، لانتخاب اعضاء المجلس التشريعي والرئيس، ومن مميزاته ايضا انه نص على انتخاب رئيس الهيئة مباشرة من الناخبين بورقة مختلفة عن انتخاب الرئيس.

التعديل الاول على قانون رقم 5 لسنة 1996 صدر في سنة 2004، وحمل الرقم قانون رقم 5 لسنة 2004، وفي هذا التعديل ابقى على النظام الانتخابي(الاغلبية البسيطة) والغى انتخاب الرئيس مباشرة، واصبح رئيس الهيئة ينتخب من قبل الاعضاء المنتخبين من الجنسين، ووضع اللجنة العليا للانتخابات المحلية كمسؤول ومنظم للعملية الانتخابية وهذه اللجنة يرأسها وزير الحكم المحلي وتضم شخصيات مستقلة وممثلي للفصائل الفلسطينية المختلفة.

اعتمدت وزارة الحكم المحلي على التعيين لرئيس واعضاء المجالس المحلية في ظل غياب قانون للانتخابات المحلية وقانون فلسطيني لهذه الهيئات، واستمرت التعيينات منذ سنة 1994 وحتى سنة 2004-2005، وجزء من المجالس استمر حتى عام 2012 وبعضها في قطاع غزة حتى العام الحالي 2021 .هذا على الرغم من ان المجلس التشريعي الاول اقر قانون انتخابات الهيئات المحلية رقم 5 لسنة 1996 وقانون الهيئات المحلية رقم 1 لسنة 1997، لكن الانتخابات لم تجري الا بعد انطلاق عملية الاصلاح لمؤسسات السلطة الوطنية في عام 2003.

معظم المجالس المعينة كانت ذكورية باميتاز، بمعنى ان حالة الاستمزاج التي كانت تقوم بها الوزارة مع المجتمع المحلي وتتم في اتجاهين الاول هو العائلات في الموقع المحلي والثاني من خلال التنظيمات السياسية فإن الاسماء

المقترحة كانت تخلو من النساء وفي ظل عدم وجود أي قرار او تعميم او متطلب قانوني فلم تكن المرأة من ضمن الأسماء التي تقدم.

الدورة الاولى للانتخابات المحلية 2004-2005

جاءت الانتخابات بعد حملات ضغط مجتمعية وضمن عملية الاصلاح التي بدأتها السلطة الوطنية، وتم الاتفاق على اجرائها على مراحل من اجل تسهيل اقناع الرئيس الراحل ياسر عرفات وصدر قرار اجراء الانتخابات على مراحل حددت فيها المراحل كالتالي:

1. 2004/12/23 في الضفة الغربية و 2005/1/10 في قطاع غزة وجرت الانتخابات بناءا على قانون رقم 5 لسنة 2004، وهو الذي اعتمد نظام الاغلبية البسيطة، واشرفت وادارت العملية الانتخابية اللجنة العليا للانتخابات المحلية.
2. المرحلة الثانية جرت في 2005/5/5، على نفس النظام الانتخابي

في شهر 3 تم تنظيم لقاء في القاهرة بمشاركة كافة الفصائل لنقاش تطوير الانتخابات المحلية وفيه تم الاتفاق على تغيير نظام الانتخابات من الاغلبية البسيطة الى نظام التمثيل النسبي، ولقرب المرحلة الثانية تم تاجيل تطبيق النظام للمرحلة الثالثة.

3. جرت المرحلة الثالثة في 2005/9/29، وفيها تم تطبيق النظام النسبي والقائمة المغلقة.
4. المرحلة الرابعة في 2005/12/15 ،على نظام التمثيل النسبي الكامل.

ضمت المراحل الاربعة ما مجموعه 354 هيئة محلية مختلفة الاحجام، وتبقى 62 هيئة محلية كان من المفترض ان تجري بعد الانتخابات التشريعية التي جرت في 2006، لكنها لم تكتمل ومن بين هذه البلديات كانت بلديات كبرى مثل الخليل، غزة وخانيونس ومجموع المواطنين الذين لم تجرى انتخابات في مجالسهم المحلية كان حوالي اكثر من مليون مواطن.. يجدر الاشارة الى ان كافة الفصائل والاحزاب والقوى شاركت في الانتخابات المحلية.

الانتخابات المحلية الثانية

الدورة الانتخابية الثانية 2012-2013

جاءت الانتخابات المحلية الثانية بعد صراع على أكثر من مستوى فمن جهة اعتبرته جهات حزبية امرا يضر بجهود المصالحة كما هو الحال في موقف حركة حماس، ومن جهة اخرى ترى اطراف سياسية ان الانتخابات المحلية من الممكن ان تؤجج الصراعات الداخلية فيها كما هو الحال في حركة فتح، فعلى الرغم من اتخاذ حكومة الدكتور سلام فياض قرارا باجراء الانتخابات المحلية في تموز عام 2010، وشروع لجنة الانتخابات بعملها التنظيمي فتحت باب

التسجيل والنشر والاعتراض ووصلت الى مرحلة تسجيل قوائم المرشحين وفي اليوم العاشر والاخير 2010/6/10 لتسجيل القوائم جاء قرار التأجيل من الحكومة لاشعار اخر. والقرار الذي فاجئ البعض ولكنه لم يفاجئ المتابع لاليات تشكيل القوائم. وتوجهت بعض القوائم والاحزاب ومؤسسات المجتمع المدني الرافضة للتاجيل الى المحكمة العليا وانتزعت قرار بتاريخ 2010/12/13 بعدم قانونية مرسوم رئيس الوزراء الذي اجل الانتخابات لاشعار اخر. وبعد مد وجزر تم اصدار مرسوم في شهر تموز حدد يوم 2012/10/20 كموعد لاجراء الانتخابات.

ولرفض حركة حماس اجراء الانتخابات في غزة اقتصرت على الضفة الغربية ل 354 هيئة محلية

جرت الانتخابات يوم 2012/10/20 في 93 هيئة محلية ترشحت فيها اكثر من قائمة، وفي 179 هيئة محلية ترشحت قائمة واحدة فقط (التزكية). ولم يترشح احد من 82 هيئة محلية، مما دفع مجلس الوزراء لاصدار مرسوم بانتخابات تكميلية حدد موعدها يوم 2012/12/22 ، لل 82 هيئة محلية التي لم يترشح منها احد في يوم الانتخابات، وجرت الانتخابات في 24 هيئة محلية شارك فيها اكثر من قائمة وفي 23 هيئة محلية ترشح قائمة واحدة ولم يترشح احد في 35 هيئة.

صدر مرسوم جديد لانتخابات تكميلية حدد يوم 2013/6/1 ليشمب 36 هيئة محلية منها 35 لم يترشح منها احد سابقا وهيئة محلية حلت لاستقالة اكثر من النصف زائد واحد منها وجرت الانتخابات في 8 هيئات ترشح فيها اكثر من قائمة وفي 14 هيئة ترشحت قائمة واحدة ولم يترشح احد في 14 هيئة محلية.

وبهذا فان

125 هيئة محلية شهدت انتخابات في المرحلة الاساسية وفي الدورتين التكميليتين

216 هيئة محلية ترشحت فيها قائمة واحدة (حسمت بالتزكية)

14 هيئة محلية لم يترشح فيها أي قائمة.

الدورة الثالثة المؤجلة 2016

اتخذ القرار باجراء الانتخابات في 2016/6/21 اتخذ قرار باجراء الانتخابات المحلية في كافة الاراضي الفلسطينية بما يشمل 416 هيئة محلية في الضفة والقطاع، على ان تجري الانتخابات يوم 2016/10/8. ولاول مرة بعد الانقسام وافقت حركة حماس على الانتخابات في القطاع والمشاركة في الانتخابات المحلية. وفعلا بدأت لجنة الانتخابات المركزية بوضع الجداول الزمنية ومن ثم شرعت في تسجيل الناخبين وفي تلقي طلبات الترشيح من القوائم الانتخابية، حتى وصلت العملية الى نهاية مرحلة الترشيح وفتح باب الاعتراضات والطعون والتي فجرت العملية

الانتخابية حيث ان محاكم البداية كانت هي المسؤولة عن الطعون الانتخابية في الضفة الغربية وقطاع غزة، وحملت قرارات المحاكم بعض الاشكاليات التي فجرت الموقف وتقدمت قوائم في قطاع غزة الى محكمة العدل العليا تطعن بشرعية محاكم البداية في قطاع غزة، وصدر قرار المحكمة يوم 2016/10/3 بالغاء الانتخابات في قطاع غزة واستكمالها في الضفة الغربية.

لجنة الانتخابات والمؤسسات الاهلية طالبت بتاجيل كل العملية الانتخابية وفتح حوار وطني حول التعديلات المطلوبة على قانون الانتخابات المحلية ومن ثم تحديد موعد فصدر قرار مجلس الوزراء بتأجيل الانتخابات لمدة ستة اشهر واوكل لوزارة الحكم المحلي المبادرة بحوار وطني لاجراء الانتخابات بعد المدة المعلنة بالتاجيل.

الدورة الثالثة 2017

عقدت انتخابات الدورة الثالثة للهيئات المحلية في شهر ايار 2017، وجرت الانتخابات على نظام التمثيل النسبي الكامل والقائمة المغلقة، وبنسبة حسم 8%، هذا على الرغم من تقدم لجنة الانتخابات المركزية والاحزاب ومؤسسات المجتمع المدني باقتراح لتعديل قانون انتخاب الهيئات المحلية لكن هذا الاقتراح لم يلاقي الترحيب من جهة الوزارة المختصة او من قبل مجلس الوزراء، تركزت التعديلات في جملة اصلاحات انتخابية بناءا على تجربة انتخابات 2012، اساسها معالجة بعض القضايا الجوهرية مثل رفع نسبة تمثيل النساء الى 30%، وحل معضلة قوائم التزكية وتخفيض سن الترشيح، والغاء نسبة الحسم، وتخفيض الحد الادنى للقائمة.

صدر قرار مجلس الوزراء بعقد الانتخابات يوم 2017/1/29 باجراء الانتخابات المحلية في الضفة الغربية وقطاع غزة، وبعد توجه لجنة الانتخابات المركزية الى غزة لبحث اجراء الانتخابات المحلية بلغت من قبل حركة حماس برفضها اجراء الانتخابات بسبب ان السلطة عدلت القانون وخصوصا مادة المحكمة دون التشاور معها، فبلغت مجلس الوزراء باستحالة عقدها بغزة فصدر القرار باقتصارها على الضفة وشمل القرار 391 هيئة محلية، لكن في 2017/5/13، تقدمت اكثر من قائمة في 145 هيئة محلية ، فيما تقدمت قائمة واحدة في 181 هيئة محلية ولم يتقدم في 65 أي قائمة . فتقرر جولة اعادة في 2017/7/29 ل 70 هيئة محلية منها ال 65 التي لم تقدم فيها أي هيئة و 4 مجالس كانت حلت لخلافات داخل الهيئة ومجلس كان لم يمارس المواطنين حقهم بالانتخاب وامتنعوا عن التوجه يوم الانتخابات. وفي مرحلة االعادة شاركت اكثر من قائمة في 14 هيئة محلية وقائمة واحدة في 18 هيئة محلية ولم تقدم أي قائمة في 37 هيئة محلية، وهيئة واحدة قدمت قائمة واحدة لكنها كانت ناقصة فلم تعتمد.

في المحصلة جرت الانتخابات في 159 هيئة محلية فيما حسمت بالتزكية 199 هيئة محلية و 37 لم تجري فيها أي انتخابات.

الانتخابات المحلية 2021

أصدر مجلس الوزراء قرار بدون اية مشاورات سياسية او مجتمعية اعلن مجلس الوزراء عن اجراء الانتخابات على مرحلتين وحدد الاولى بتاريخ 2021/12/11، لتشمل 387 مجلس قروي وبلديات مصنفة حسب وزارة الحكم المحلي بترتيب (ج) ومن ضمنها 11 مجلس في قطاع غزة، واتخذ القرار على الرغم من رسالة موقعه من معظم المؤسسات الاهلية المختصة الى الرئيس تطالبه بتنظيم الانتخابات في مرحلة واحدة واجراء الحوار السياسي الذي من شانه عقد الانتخابات في الضفة وغزة وربما يساهم في بناء الثقة للذهاب الى انتخابات عامة. وكذلك جلسة مع وزير الحكم المحلي وقدم له توصية فيها من ممثلي المؤسسات الاهلية بتأجيل كل الانتخابات الى ما بعد الحوار على ان لا يتجاوز شهر اذار (3) من العام 2022 وادخال التعديلات الخاصة بالكوتا وتخفيض سن الترشيح، وايضا قدمت لجنة الانتخابات المركزية والهيئة المستقلة لحقوق الانسان مقترح يتمثل بضرورة اصدار قرار بالموعد المحدد للمرحلة الثانية لتجنب اجراءات انتخابية مثل اعادة فتح سجل الناخبين وكذلك لاعطاء الجمهور الثقة بان المرحلة الثانية ستتم في موعدها المحدد ولن تككون هناك مراحل او تاجيل للمرحلة. صدر القرار في جلسة 2021/9/6 باعتماد 11 /12 للمرحلة الاولى وصدر يوم 9/27 الموعد الثاني في 2021/3/26 .

المراجعة القانونية

شهد قانون رقم 10 لسنة 2005 الناظم للانتخابات المحلية عدة تعديلات منذ اقراره في 2005، لكن هذه التعديلات لم تقاصر كل اوجه القصور والمطلوب لتحديث القانون اذا انصبت على بعض التعديلات الجزئية مثل اجازة التعديل في 2012 لمجلس الوزراء بتجزئة الانتخابات المحلية. والتعديل الثاني اعتماد محكمة مختصة لقضايا الانتخابات عوضا عن محاكم البداية.

التعديلات المطلوبة يجب ان تشمل

1. مراجعة النظام الانتخابي المتمثل بالتمثيل النسب بالقائمة المغلقة، اذ ارتبط تعديل القانون سابقا اتجاه هذا النظام من قبل الاحزاب السياسية ولكن الدورات الانتخابية الثلاثة (2012–2017 و 2021) اثبتوا ان الاحزاب والفصائل لم تستفد من هذا النظام، انما استغلت العائلات هذا النظام وسيطرت على العملية الانتخابية في المجالس القروية والبلدية المصنفة (ج) وبرأي المواطنين فان هذا النظام يفرض قائمة بما تحمله من ضعف ولا تشجع الكفاءات على الانخراط في العملية الانتخابية والترشح للمجالس المحلية. ويفضل قطاع واسع من الجمهور الذي تم الالتقاء به الى العودة الى نظام الاغلبية البسيطة.

2. شروط الترشح وعدم وجود ضوابط لمسألة القرابة شكل اشكالية وتغاضى عن تضارب المصالح ودفع عائلات الى الترشح بقرابة من الدرجة الاولى والثانية وهو ما يشكل مخالفة لتكافؤ الفرص ولاختيار الكفاءات للمجالس المحلية.
3. سن الترشيح ما زال القانون يشترط سن ال 25 سنة للترشح، رغم المطالبات الشبابية منذ الدورة الثالثة بتخفيض سن الترشيح. هذا بالاضافة الى التوجه العالمي لتخفيض سن الترشيح ل 18 عاما لتشجيع الشباب على المشاركة في الحياة السياسية.
4. تمثيل المرأة، رغم القرارات الرسمية الصادرة عن المجلس الوطني الفلسطيني والمجلس المركزي الا ان نسبة تمثيل المرأة لم تتغير ولم تبادر الاحزاب والقوى والفصائل التي وقعت على ميثاق شرف لرفع تمثيل المرأة الى 30%.
5. تعسف القانون باشتراط قبول القائمة المترشحة بعدد النصف زائد 1 من عدد اعضاء الهيئة المحلية، مما يشكل عبئ على بعض الافراد الذين يرغبون بالترشح ومضطرين الى تجنيد اشخاص اخرين حتى لو يكونوا متوافقين على الاولويات.
6. لم يعالج القانون او يضع شروط لاعتماد قوائم التزكية، مما ادى الى استمرار ارتفاع عدد الهيئات التي تعتمد فيها قائمة واحدة، ولم يعالج القانون حق المواطنين بالاشتراك في رسم مستقبل الهيئة المحلية التي تقدم لهم الخدمات.
7. اشترط القانون مبلغ رسوم لتسجيل القوائم ورسوم تأمين وساوى بين المجالس المختلفة، فمن غير المعقول ان تدفع قائمة لمجلس قروي عدد سكانه محدود مثل ما تدفع قائمة مترشحة لمدينة وعدد ناخبيها يعد بعشرات الالاف وبعضها مئات الالاف.
8. تعامل القانون مع الامية لكن لم يتعامل مع من يدعي الامية، وهو ما ثبت خلال الدورات الانتخابية الاربعة في الهيئات المحلية، وتعتبر وسائل ضغط على الناخبين لادعاء الامية وبالتالي مصادرة حقهم المكفول بالقانون باختيار من يمثلهم.
9. يفتقد القانون لنص قانوني يحدد الحد الاعلى للصرف على الحملات الانتخابية، وهو ما يتعارض مع تكافؤ الفرص ومع مسألة شراء الاصوات بصورة غير مباشرة، ولم يلزم القانون القائمة بتقديم تقرير مالي مدقق.
10. يفتقد القانون لآليات التعامل في مسألة وسائل التواصل الاجتماعي خلال العملية الانتخابية.
11. حدد القانون من لا يستطيع الترشح الى المجالس من رجال امن وموظفي بلديات ووزارة حكم محلي ولكنه لم يمنع كبار الموظفين في المؤسسات الرسمية من الترشح للانتخابات المحلية.
12. لم يعالج القانون مسألة ترشح شخص له قريب من الدرجة الاولى يعمل في منصب اداري مهم في الهيئة المحلية، مما يمكن ان ينتهك مبدأ تضارب المصالح في التصويت داخل الهيئة المحلية.

اجراءات وانظمة لجنة الانتخابات المركزية

1. مسألة توحيد اسم القائمة للحزب او الفصيل في كافة المواقع، ان تقدم الحزب الى اللجنة باسماء متعددة وفي مواقع مختلفة، يساهم في تشتيت الناخبين من جهة ومن جهة ثانية الى حجز اسم قائمة على اعتبار ان هذه القائمة تمثل الفصيل او الحزب المحدد، وعلى لجنة الانتخابات اصدار نظام يتعلق بمسميات القوائم للاحزاب.
2. مسألة وجود اكثر من قائمة باسم الحزب، تحتاج لجنة الانتخابات الى تطوير نظام يتعلق بمن يحق له تسمية قائمة باسم الحزب المعين كي لا يكون هناك تشتيت اضافة الى انه لا يحق للحزب ترشيح اكثر من قائمة واحدة في الموقع المحدد.
3. تغيير اماكن المسجلين، ربطت اللجنة قراراها باعتماد تغيير العنوان على تغيير العنوان لدى وزارة الداخلية، وهذا على الرغم من ان السجل هو ملك لجنة الانتخابات المركزية وهناك ما يتيح لها في القانون اعتماد وثائق محددة لتسجيل الناخبين الراغبين بتغيير عناوينهم دون الداخلية التي تتطلب جهد وتكلفة لتغيير العناوين.
4. الدعاية الانتخابية بما فيها صورة المرأة، مع تكرر مسألة تغييب صور النساء او استبدالها بمجسمات واشكال، يتطلب من اللجنة تطوير نظام الدعاية الانتخابية بما يفرض على القائمة نشر صور المرشحات ويضع عقوبات على القوائم التي لا تلتزم بالنظام. خلال الدورة الاخيرة تكرر سؤال هل يحق للقوائم استخدام مبنى المجلس المحلي في الدعاية الانتخابية، والمفرض انه ضمن المؤسسات العامة التي ينص القانون على منع استخدامها، وهذا يتطلب تطوير النظام ليشمل كل المؤسسات التي يجب تجنيبها الدعاية الانتخابية. ويجب تطوير النظام بما يعطي لجنة الانتخابات الحق في اتخاذ التدابير والقرارت التي تجبر القوائم على الانصياع للقانون ونظام الدعاية الانتخابية في الهيئات المحلية.
5. ما زال النظام الخاص بما يتعلق بمصادر المال وحدود الصرف والتقارير بسيط لا يرتقي الى اهمية المال واثره على تكافؤ الفرص في أي انتخابات.
6. شكلت الانسحابات في اخر دورتين مشكلة خصوصا عندما تواجد قائمة كاملة وقائمة اقل من العدد وادراك القائمة المكتملة لامكانيات الفشل او الخسارة مما يدفعها الى الانسحاب كونه لا يوجد نظام للتعامل مع حالات الانسحاب من المنافسة مما يعني تأجيل الانتخابات، ومن الممكن لنظام يتطلب اسماء احتياط على سبيل المثال من الحد من هذه.

سير العملية الانتخابية

اصدرت لجنة الانتخابات جدولها الزمني للمرحلة الاولى للانتخابات المحلية في دورتها الرابعة وحددت مراحل العملية الانتخابية كالاتي

مرحلة تسجيل الناخبين:

1. فتح مراكز التسجيل من 3-2021/10/7، في 480 مركز اقتراع وضمن اجراءات مقررة من قبل اللجنة وطاقم مدرب على اتمام عملية التسجيل. وبلغ عدد الناخبين المؤهلين في المواقع ال 376، بما فيها 285 مجلس قروي و 91 مجلس بلدي (ج)، 702 الف ناخب وناخبة/ منهم 51% ذكور واناث 49%. مبادرة لجنة الانتخابات المركزية بالوصول الى الناخبين باشكال مختلفة وليس فقط عبر المراكز المعتمدة، مما حفز وشجع الناخبين على التسجيل. من ضمنها زيارات للمدارس في الهيئات المحلية التي ستجري فيها انتخابات المرحلة الأولى، لدعوة طلاب المرحلة الثانوية للتسجيل ممن يحق لهم ذلك، وتعريفهم كافة الطلبة على أهمية الانتخابات ودعوة أهاليهم للمشاركة فيها، بما فيهم مدارس ذوي الإعاقة البصرية والذي تم تزويدهم بمشورات خاصة مطبوعة بلغة بريل.

ملاحظات المراقبين تركزت على:

- ضعف عمل الاحزاب في حث الناخبين غير المسجلين على التسجيل وكذلك ضعف متابعة المسجلين للتاكد من تسجيلهم.
- ضعف دور فاعل للمؤسسات الاهلية في حث المواطنين على التسجيل للانتخابات.
- ما زالت قضية الطلب لتغيير العنوان في الداخلية تؤثر على اقبال الناخبين على تحديث معلوماتهم وذلك لارتباطه باجراءات الداخلية والتكلفة المالية.

الاعتراضات كانت محصورة في المواقع المحدد فيها الانتخابات وتم تقديم 20 اعتراض فقط الى لجنة الانتخابات المركزية والهدف الاساسي وراءها هو منع المتقدم للمعدل من الترشح للانتخابات.

2. من جانب آخر، تلقت اللجنة عدد من الشكاوى وطلبات تصحيح البيانات الشخصية، كما تلقت 20 اعتراضاً على تسجيل الغير خلال فترة الأيام الخمسة المقررة لذلك. وستعلن اللجنة لاحقاً الأرقام والاحصائيات الخاصة بمرحلة التسجيل والنشر والاعتراض والتعديلات على سجل
3. أعلنت لجنة الانتخابات المركزية عن فتح باب الترشح للمرحلة الأولى من انتخابات المجالس المحلية 2021، من صباح اليوم الثلاثاء ولمدة 10 أيام تنتهي مساء يوم الخميس الموافق 2021/11/4.
4. وأكدت اللجنة في بيان صحفي، أن الترشح يتم من خلال قوائم انتخابية ولا تقبل طلبات الترشح الفردية، ويحق للأحزاب السياسية أو الائتلافات أو المجموعات تشكيل قوائم انتخابية بغرض الترشح لعضوية مجالس الهيئات المحلية، ومؤكدة على ضرورة التزام القوائم ومرشحيها بشروط الترشح التي حددها قانون انتخاب مجالس الهيئات المحلية رقم 10 لسنة 2005 وتعديلاته.
5. وأوضحت أن بإمكان المواطنين الحصول على طلب تسجيل وترشح القوائم الانتخابية من مقرات ومكاتب لجنة الانتخابات في محافظات الضفة الغربية أو من خلال موقعها الالكتروني(www.elections.ps) ،

ويقدم الطلب مرفقاً بالوثائق اللازمة، بواسطة ممثل القائمة الانتخابية إلى مكتب لجنة الانتخابات في المحافظة التي تتبع له الهيئة المحلية التي ترغب القائمة بالترشح لمجلسها.

6. ولفتت اللجنة إلى أنه –بموجب القانون– يشترط على القوائم الالتزام بمجموعة من الضوابط أهمها تحقيق كوتة المرأة والتي تمثل الحد الأدنى من ترشح النساء ضمن القوائم المرشحة، كما يشترط في أي المرشح ضمن قائمة انتخابية أن يبلغ 25 سنة عاماً يوم الاقتراع، وأن يكون اسمه مدرجاً في سجل الناخبين النهائي، وألا يكون محكوماً بجنحة مخلة بالشرف أو بجناية، وأن يكون مقيماً ضمن الهيئة المحلية التي ينوي الترشح لعضوية مجلسها لمدة لا تقل عن سنة، وأن لا يترشح في أكثر من هيئة محلية أو قائمة انتخابية. يضاف إلى ذلك ألا يكون المرشح موظفاً أو مستخدماً في وزارة الحكم المحلي أو في أي من أجهزة الأمن العام أو في الهيئة المحلية، أو محامياً لها، أو رئيساً أو عضواً لمجلس الهيئة المحلية إلا إذا قدم استقالته وأرفق ما يفيد قبولها بطلب الترشح.
7. يذكر أن الانتخابات المحلية الحالية تُجرى وفقاً لنفس القانون والآليات التي جرت بموجبها الانتخابات المحلية في الأعوام 2012 و2017 دون تغيير، وضمن نظام التمثيل النسبي (القوائم)، حيث لم يُجرى أي تغيير على القانون.
8. من جانب آخر، أكدت اللجنة تكثيف جهودها لتوضيح شروط الترشح وآلياته للأحزاب والمواطنين والمهتمين من خلال حملة التوعية والتثقيف التي انطلقت قبل أيام وستتواصل خلال فترة الترشح، وشملت عقد عشرات ورش العمل واللقاءات والاجتماعات في جميع محافظات الضفة بمشاركة مئات المواطنين، إضافة الى تنفيذ حملة توعوية تشمل وسائل الاعلام المرئية والمسموعة والمقروءة. والنشر من خلال مواقع ومنصات التواصل الاجتماعي رسائل تحفّز المواطنين على المشاركة بالعملية الانتخابات خصوصاً فئات الشباب والنساء وذوي الإعاقة. إلى جانب توفير رقم الاتصال المجاني (1800300400) للمواطنين الراغبين بالاستفسار عن أي تفاصيل إجرائية وشكاوى.

<u>سجل الناخبين النهائي</u>

وفي ذات السياق، أعلنت لجنة الانتخابات نشر سجل الناخبين النهائي المقرر أن تجري على أساسه المرحلة الأولى من الانتخابات المحلية، حيث يبلغ عدد المؤهلين للاقتراع 702 ألف مواطنة ومواطنة.

مرحلة الترشح

افتتحت يوم 2021/10/26 واستمرت الى 2021/11/4 حتى الساعة 12 ليلا، تقدمت اكثر من قائمة في 154 هيئة محلية، و162 هيئة محلية قدمت قائمة واحدة و في 50 هيئة محلية لم تقدم او تعتمد أي قائمة. وصل عدد القوائم الانتخابية 765 ترشحت في 329 هيئة محلية من اصل 376 شملها قرار مجلس الوزراء في المرحلة الاولى للانتخابات المحلية 2021–2022. ورفضت اللجنة 9 قوائم لعدم توفر المتطلبات القانونية في تسجيلها.

ترشح موظفي الرتب العليا

شهدت الانتخابات المحلية في دورتها الاولى ترشح وكيل وزارة الى المجلس البلدي، وهذا تكرار لترشح وزير سابقا للهيئة المحلية مما يستدعي ضمان تكافؤ الفرص بين المتنافسين للانتخابات، وان الرتب العليا في الوظيفة العمومية لهم امتيازات الوظيفة التي تخل من مبدأ المساواة وبنفس الوقت فإن ترشح المسؤولين يثير تساؤل جدي حو لمدى حيادية الحكومة في العملية الانتخابية.

وعليه فان الحكومة مطالبة بتعميم على المراتب العليا بعدم الترشح للانتخابات المحلية او اشتراكهم في تنظيم الدعاية الانتخابية لمصلحة اطراف معينة.

براءة الذمة

نص قانون الانتخابات المحلية رقم 10 لسنة 2005 وتعديلاته على اهمية ان يكون لدى المرشح براءة ذمة من خدمات البلدية فقد حددت المادة (20) من القانون في البند هـ.(لم تقدم القائمة شهادة لكل مرشح يرد اسمه فيها تفيد بدفع المرشح جميع الرسوم والضرائب المستحقة عليها لصالح المجلس.

وقبل الانتخابات اصدر وزير الحكم المحلي تعميم على الهيئات المحلية بخصوص براءة الذمة يشمل فيها الاصول والفروع، وتعسفت البلديات في شمل المرأة لزوجها حتى لو لم تكن هي صاحبة المعاملات الرسمية للبلدية، واشترطت حصولها على براءة الذمة ان يقوم بزوجها بتسديد الضرائب المترتبه عليه. وكذلك كان عامل الوقت مهم في الحصول على براءة الذمة الذي لم يشر له تعميم الوزارة الصادر للمجالس القروية والمحلية.

ومرفق بعض القوائم التي واجهت مشاكل في استخراج براءة الذمة

المحافظة	الموقع	القائمة	براءات الذمة هل واجهت القائمة/الحزب أي مشكلة في استخراج للمرشحين من الهيئة المحلية؟
الخليل	خلة المية	قائمة الشهيد عوض ابو حميد	نعم واجهتنا مشكلة في استخراج براءة الذمة لانه اعضاء الهيئة المحلية السابقة نازلة على الانتخابات فعجزونا

	خلة المية	قائمة العمل والبناء	كان هناك ضغوطات في الهيئة المحلية والتشديد في دفع المستحقات لاستخراج براءة الذمة
	الكوم	قائمة الكوم المورق اولا	واجهتنا مشكلة استخراج براءة الذمة من قبل الهيئة المحلية
	البرج البيرة بيت مرسم المحلية	قائمة بلدنا	نعم واجهتنا بسبب رفض المجلس منحنا براءة الذمة الا بدفع كامل المستحقات الشخصية نقدا
	خاراس	قائمة نفق الحرية	نعم واجهة القائمة اشكالات واجبروا على دفع كامل المستحقات
	بيت كاحل	قائمة الشهيد عبد الرحيم	نعم واجهت القائمة وطلب منهم دفع مبارلغ كبيرة بقصد اقصائهم من القائمة
	منطقة يطا	امين سر حركة فتح منطقة يطا	كان هناك ادعاءات \ قامت الحركة في تسهيل الامور
	منطقة الجنوب	امين سر حركة فتح اقليم الجنوب	كان هناك اشكالات لوجود مستحقات على المرشحين ورفض المجلس اعطاء براءة الذمة الا بعد الدفع
	الكرمل	قائمة الكرمل تجمعنا	نعم واجهت المشكلة كل اعضاء القائمة لوجود مستحقات
	كرزا	قائمة كرزا للجميع	تعطيل في الاوراق وتم حلها واستلامها من مركز الخدمات
بيت لحم	زعترة	قائمة شباب البلد	واجهتنا مشكلة انه تم الاجبار على دفع المستحقات المطلوبة
	زعترة	قائمة العطاء والبناء	كان هناك مبالغ كبيرة مستحقات لم ناخذ براءة الذمة حتى تم دفعها
	بيت تعمر	قائمة بيت تعمر للجميع	واجه مشكلة حيث تم تحويل المشكلة لمشاكل عائلية من المجلس السابق وحدث تدخل للاجهزة الامنيه لحلها
	واد فكين	قائمة شهداء واد فكين	واجهة مشكلة المستحقات المالية لدى الهيئة المحلية
	الخضر	قائمة الخضر تستحق	مشكلة المستحقات المالية
	الخضر	قائمة الخضر تجمعنا	لدى الجميع المرشحين من قبل البلدية في المستحقات
	الدوحه	قائمة الدوحة العهد	مشكلة مع مرشح وتمت التسوية لبراءة الذمة
	الدوحه	قائمة كتلة البناء والتحرير	بعض المشاكل في براءات الذمة وتمت التسوية
	الدوحه	قائمة الدوحه المستقلة للجميع	نعم مع احد اعضاء المرشحين بمايخص بالمستحقات
القدس	بيت حنينا	قائمة البناء والتحرير	واجه كافة اعضاء القائمة معيقات في استخراج براءة الذمة وتم فرض دفع كافة المستحقات على الرزوج رغم ان المرشحه هي الزوجه واضطرت الزوجة بدفع كافة المستحقات لاخذ براءة الذمة – كانت وسيلة ضغط من قبل البلدية التي هي القائمة المنافسة بتعجيز المرشحين للانسحاب والوصول للتزكية

	حزما	قائمة حزما للجميع	واجه مشكلة لانه معظم الاعضاء شباب
	بيرنبالا	قائمة بيرنبالا للجميع	نعم في بداية الامر حيث كانت بعض الذمم لبعض المرشحين مشغولة لصالح البلدية ولكن تم حل الاشكال بتسديد المستحقات واستصدار براءة الذمة
نابلس	دير شرف	قائمة البناء والتحرير	تم الضغط على اعضاء القائمة واجبارهم بدفع المستحقات عليهم من اجل اعطائهم براءة الذمة
	بزاريه	قائمة كتلة البناء والتحرير	اجبار المرشحين على دفع المستحقات للبلدية من اجل اصدار براءة الذمة
	ياصيد	قائمة كتلة البناء والتحرير	واجهتنا مشكلة مع الحكم المحلي في موضوع استخراج براءة الذمه
	ياصيد	حزب حركة فتح	نعم واجهت افراد القائمة اجبار على دفع المستحقات والتهديد الي ما بدفع ما يعطوه البراءة
طولكرم	شوفه	قائمة كتلة المساواة والتطوير	نعم المشكلة في وجود ديون على المرشحين الدفع المسبق للماء والكهرباء في الاساس هو منظم للدفع ولكن تم الطلب بدفع كامل المبلغ قبل اصدار براءة الذمة
	شوفه	قائمة الزيتونة	نعم المشكلة في وجود ديون على المرشحين الدفع المسبق للماء والكهرباء في الاساس هو منظم للدفع ولكن تم الطلب بدفع كامل المبلغ قبل اصدار براءة الذمة مما ادى الى انسحاب بعض المرشحين
	شوفه	حزب فتح	نعم كانت هناك مستحقات مالية سابقة وتم حلها بالدفع
قلقيلية	الفندق	قائمة بناء وعدالة	نعم مشاكل كثيرة
	جيوس	قائمة العهد والوفاء	نعم مشاكل عديدة
جنين	جبع	قائمة ابناء البلد	نعم واجهت القائمة مشاكل في استخراج براءات الذمة للمرشحين ، الامر الذي ادى الى انسحاب بعض الاعضاء بسبب ذلك الامر رغم ان الكتلة المنافسة تمت امورهم بكل سهولة ويسر
	الطيبة	قائمة كتلة البناء والتحرير	كان هناك تعقيدات كثيرة وعرقله لاستخراج براءات الذمة علما هناك تسهيلات لقوائم اخرى
	كفردان	قائمة مستقبل كفردان	كان في مغاوزة ومجاملات لبعض القوائم وصعوبات لدى البعض

تتكرر مسألة براءة الذمة وبما انها تركت لتعميم صادر عن الوزارة فانه يجب ان تلتزم الوزارة بنص القانون الذي حدد براءة الذمة بالشخص وبالضرائب للمجلس المحلي، وبالتالي فان أي ضريبة غير خاضعه للهيئات المحلية يجب ان لا تكون شرطا لدى الهيئات المحلية لمنح براءة الذمة.

ملاحظات عامة على مرحلة الترشح

لعبت العائلات الدور لاكبر في مرحلة الترشح وتشكيل القوائم، ف 488 قائمة سجلت كمستقلة مقابل 277 قائمة سجلت كحزبية، والاحزاب المشاركة في المرحلة الاولى هي حركة فتح، الجبهة الديمقراطية، الجبهة الشعبية، حزب الشعب، جبهة النضال الشعبي والمبادرة الوطنية.

خلال مرحلة الترشح، نشطت العائلات والاحزاب كل يحاول استخدام الاخر، وما ميز هذه الانتخابات ان العائلات هي من استخدمت الاحزاب بعكس الدورات الانتخابية السابقة، وفي كثير من المواقع قررت العائلات عدم حاجتها الى الدعم الحزبي لتشكيل قائمتها. وفي المواقع التي ترشح فيها اكثر من قائمة وعددها 154 هيئة محلية، ترشحت حركة فتح في 75 موقع باسم البناء والتحرير ، فيما ترشحت الجبهة الديمقراطية في 18 موقع و الجبهة الشعبية في 5 مواقع، وحزب الشعب في 3 مواقع، والنضال الشعبي في 4 مواقع والمبادرة الوطنية في موقع واحد، وائتلاف حزبي في 9 مواقع. بينما تقدمت العائلات ب 488 قائمة.

سجلت اكثر من قائمة وفي اكثر من موقع باسم حركة فتح ويجب ان تكون الالية محددة بمن يستطيع تسجيل قائمة حزبية، والاساس ان الحزب يحق له تسجيل قائمة واحدة باسمه في الموقع الانتخابي.

من خلال فريق الرقابة الذي تابع مرحلة الترشيح وقابل القوائم الانتخابية تم تسجيل مجموعة من الخروقات للعملية، وتنوعت شكل الضغوطات سواء على القائمة الانتخابية او على بعض الاعضاء من الجنسين فيها، وجاءت الضغوط في مجملها من قبل العائلات ولكن ايضا كان لافراد من الاجهزة الامنية دور في ممارسة الضغوط ووثقت هذه الضغوطات عبر المقابلات مع القوائم وهي كالتالي :

الضغوطات من افراد من الأجهزة الامنية

1. تعرضت قائمة بيت تعمر للجميع لضغوط من افراد من جهاز المخابرات كما افاد منسق القائمة، واستمرت الضغط حتى اللحظات الاخيرة لتسجيل القائمة.
2. تعرضت قائمة دير الحطب للجميع لضغوط من قبل افراد من الاجهزة الامنية لمنعهم من الترشح عبر الضغط على اعضاء في القائمة موظفين في القطاع العام.
3. قائمة سبسطية للجميع تعرضت لضغوط من عناصر الاجهزة الامنية كما افاد اعضاء القائمة لعدم الترشح.
4. تعرضت قائمة بورين المستقبل لضغوط من قبل افراد من الاجهزة الامنية للاعضاء لعدم الترشح ودفعهم للانسحاب وبعد مراجعة القائمة للاجهزة الامنية توقف الضغط ووصل الاعضاء تعميم بعدم التدخل في العملية الانتخابية.

5. تعرضت قائمة ايدي بايدك في عصيرة الشمالية لضغوط من بعض افراد الاجهزة الامنية لثنيهم عن الترشح.
6. تعرضت قائمة الزيتونة في الجاروشية من بعض افراد الامن على احد المرشحين واستخدموا العائلات في الضغط.
7. تعرض اعضاء مرشحين في قائمة المستقلون– عتيل للجميع لضغوط من بعض افراد الاجهزة الامنية لضغوط من اجل الانسحاب.
8. تعرضت قائمة كانت ترغب بالترشح (قائمة الكفاءات والشباب المستقلة) الى ضغوط من قبل افراد من الاجهزة الامنية مما ادى الى انسحاب ستة اعضاء من القائمة بعد تسجيلها مما ادى الى سحب القائمة بعد انسحابهم.
9. تعرضت قائمة العاهد_ العهد الى ضغوط تمثل بالضغط على زوج احدى المرشحات في القائمة من قبل عنصر يعمل في جهاز امن.

الضغوط من خلال العائلة والكتل المترشحة الاخر

1. تعرضت قائمة شهداء وادي فوكين الى تحريض وابتزاز من الكتل الاخرى على القائمة وعلى اعضاء فيها كشكل للضغط عليهم للانسحاب من الانتخابات.
2. تعرضت قائمة فرخة تستحق واعضائها لضغوط من العائلات للانسحاب من القائمة.
3. تعرض أعضاء من قائمة بروقين المستقلة في محافظة سلفيت للضغط من قبل العائلات والقوائم الاخرى من اجل الانسحاب من القائمة بعد استخراجهم لبرائة الذمة.
4. تعرضت قائمة التغيير الديمقراطي في بزاريا لضغوط من قبل حزب سياسي لمنعهم من الترشح والمشاركة في الانتخابات.
5. تعرضت قائمة كتلة المساواة والتطوير – شوفه الى ضغط عائلي على احد المرشحين لسحب ترشحه.
6. تعرضت قائمة بناء وعدالة – الفندق لتشهير واشاعات من قبل القوائم الاخرى.

قوائم التزكية

لعبت عدة اطراف دورا محوريا في تشكيل قوائم التزكية التوافقية، التي بلغ عددها 162 موقع، منها 117 سجلت باسم حركة فتح و9 تحالفات مع فصائل اخرى و 36 سجلت قوائم عائلية تحت مسمى مستقلة. الغالبية العظمى شكلت بتوافق عائلي على الرغم من انها سسجلت باسم تنظيم سياسي، وكان للشخصيات النافذة في العائلات دورا في تشكيل قوائم التوافق وفي الضغط على بعض المبادرين لتشكيل قائمة منافسة للقائمة التوافقية، وفي حالات كان هناك دور لوزارة الحكم المحلي بالوصل الى توافق، فيما كان هناك ضغوط تنظيمية من القيادة

العليا على عناصر التنظيمات للوصول الى توافقات بعكس رغبة القيادات المحلية او على الاقل جزء منها. فيما اشارت مواقع موزعة في عدة محافظات على تدخل عناصر الاجهزة الامنية للوصول الى توافقات، مع الاشارة الى ان مستوى تدخل العناصر الامنية في هذه الانتخابات كان اقل من الدورات الانتخابية السابقة.

الطعون على قوائم الترشح

تلقت لجنة الانتخابات المركزية 61 اعتراضا على تسجيل القوائم، وخلال جلسة خاصة قبلت باعتراضين وردت 59 اعتراض. وقامت 13 قائمة بالتوجه الى محكمة قضايا الانتخابات، خمسة منها في رام الله، 6 في نابلس و 2 في بيت لحم. وردت المحاكم جميع الطعون باستثناء قبول تسجيل قائمة في كفر نعمة في محافظة رام الله.

الانسحابات للقوائم من العملية الانتخابية

منحت لجنة الانتخابات المركزية فرصة للقوائم بعد انتهاء الطعون من الانسحاب وحددت تاريخ 2021/11/26، وخلال هذه المدة استفادت بعض القوائم من الفسحة الزمنية المتاحة ومن نقص عدد اعضاء القائمة المنافسة وانسحبت من السباق الانتخابي بهدف الغاء الانتخابات في الموقع. وفعلا هذا حصل على الاقل في 10 مواقع، والدافع الرئيسي للانسحاب هو الشعور بامكانية الخسارة وعدم استفادة القوائم المنافسة من التجارب السابقة وتكرار التقدم بقائمة ناقصة الامر الذي كلف تاجيل الانتخابات في هذه المواقع.

ان تكرر استخدام الانسحابات من قوائم مكتملة في مواقع فيها المنافس قائمة الناقصة. يتطلب من لجنة الانتخابات المركزية الاخذ بروح القانون، كون قانون الهيئات المحلية ينص على ان المجلس يفقد شرعيته اذا استقال اكثر من نصف اعضاء الهيئة المحلية. او تبادر الى حرمان اعضاء القائمة المنسحبة من الترشح خلال الدورة نفسها ويحق لهم الترشح في دورة الانتخابات المحلةي بعد اربع سنوات.

الدعاية الانتخابية

حسب المقابلات التي اجراها فريق الرقابة طويل الامد فان الغالبية العظمى من القوائم افادت ان وسيلتها للتواصل مع الناخبين هي اما صفحة خاصة بالقائمة على فيس بوك وهي قليلة، واما من خلال الصفحات الشخصية للاعضاء المرشحين على القائمة. واما بالاعلام التقليدي فان القوائم الحزبية اشارت الى القنوات التلفزيونية والصحف الحزبية للحزب مثل قناة عودة الفضائية لحركة فتح وجريدة المسار للجبهة الديمقراطية، فيما استخدمت بعض القوائم لوكالات خاصة مثل شبكة الكرامة الاعلامية في يطا. كذلك استخدمت القوائم البوسترات للقائمة في الغالبية العظمى

من المناطق التي تابع الانتخابات فيها فريق الرقابة طويل الامد للجنة الاهلية لرقابة الانتخابات. اضافة الى الزيارات البيتية او اللقاءات الوجاهية التي نظمها المرشحون للناخبين من الجنسين.

الملفت للنظر هو ان قائمتين اشارتا الى ان الراعي الاعلامي لهما صوت فلسطين وتلفزيون فلسطين، حيث افادت قائمة الشفافية المساواة والشفافية بان تلفزيون فلسطين هو الراعي للقائمة، فيما اشار ممثل حركة فتح في عقابا ان القائمة تستخدم اذاعة فلسطين للدعاية الانتخابية.

أمثلة على الاليات التي استخدمتها القوائم للتواصل مع الناخبين كما جاءت في المقابلات

1. من خلال صفحات الفيس بوك الشخصية ووسائل الدعاية الانتخابية من خلال توزيع البوسترات والبروشورات واليافطات، اذاعة عودة واذاعة فلسطين (عقابا– طوباس – حزب ممثل حركة فتح)
2. راديو كرامه وصفحة الكترونية فيسبوك اضافة الى العمل الميداني (خلة الميه– الخليل – قائمة كتلة التنمية والتطوير)
3. شبكة الكرامة الاعلامية في يطا \ صفحة الكترونية فيسبوك خاصة بالقائمة (خلة الميه – قائمة الشهيد عوض ابو حميد)
4. جريدة المسار صفحة باسم الجبهة الديمقراطية (هندازة بريضعه – بيت لحم – حزب الجبهة الديمقراطية
5. تعتمد القائمة على صفحة خاصة بالقائمة وكذلك النشرات البرامجية ووسائل التواصل الاجتماعي المحلية واللقاءات مع الجمهور فرديا وجماعيا (بيت عنان– القدس – قائمة تجمع المستقلين)
6. العديد من وسائل الاعلام المركزية التابعة لحركة فتح (بيت حنينا– القدس – حزب فتح)
7. نعم يوجد صفحة الكترونية على الفيس بوك باسم القائمة ويوجد ايضا صفحات شخصية للمرشحين وتلفزيون فلسطين هو الراعي للقائمة الانتخابية (عتيل– طولكرم – قائمة المساواة والشفافية).

الخروقات في فترة الدعاية الانتخابية

سجلت بعض الخروقات بما يتعلق بالدعاية الانتخابية، اساسها هو عدم الالتزام بموعد بدء الدعاية الانتخابية وتسابقت القوائم على استخدام وسائل التواصل الاجتماعي في الاعلان عن نفسها وعن برامجها مع التركيز على خلفية اعضاء القوائم المهنية والعلمية، وفي مواقع معدودة تم التعدي على مطبوعات القوائم الاخرى اما بازالتها او بلصق ملصقات لقوائم اخرى عليها.

ما ميز هذه الانتخابات هو نشر اشاعات او اقاويل حول انسحابات لشخصيات في قوائم اخرى، او ان هذه القائمة غير مرضي عنها ولن تنال أي مشروع من الجهات الرسمية بسبب ذلك، في بعض المواقع نشر ان هناك متابعة من قبل الاجهزة الامنية للمصوتين وسينال كل من يخالف القرارات باشكال مختلفة. معظم القوائم استمرت بالدعاية يوم الصمت الانتخابي بخلاف القانون وابقت على معلقاتها ومنشوراتها في مواقعها.

يوم الصمت الانتخابي

يفترض ان تقوم القوائم بازالة مظاهر الدعاية الانتخابية قبل الدخول بيوم الصمت الانتخابي، لكن بمراقبة المواقع التي جرت فيها الانتخابات في المرحلة الاولى يوم 2021/12/11، فان معظم مظاهر الدعاية بقيت موجودة بما فيها مواقع قريبة على مداخل مراكز الاقتراع كما كان الحال في مركز ذكور دورا القرع الثانوية وكذلك في مركز جفنا. كما ان مظاهر استخدم السيارات التي تحمل مكبرات الصوت واليافطات والبوسترات بقيت تجوب المواقع يوم الصبت الانتخابي.

الاقتراع والفرز

تابع افتتاح مراكز الاقتراع مراقبي اللجنة الاهلية لمراقبة الانتخابات المنتشرين في 150 مركز اقتراع، في 120 موقع، من اصل 154 هيئة محلية، وشهد موقع واحد في محافظة جنين عدم مشاركة أي ناخب في العملية الانتخابية.

1. الوصول الى مراكز الاقتراع، يشير دليل اجراءات الاقتراع والفرز الى ضرورة وضع لوحات ارشادية تدل على الوصول الى مراكز الاقتراع، وثق مراقبي اللجنة الاهلية الى ان الغالبية العظمى (100) موقع لم يكن هناك اشارات تدل على مراكز الاقتراع، وفي عدد محدود جدا تم وضع اشارات، على الرغم من ان مواقع مراكز لاقتراع معروفة في المجتمع المحلي كونهم ابناء المنطقة الا ان أي مراقب او زائر من خارج الموقع عليه الاعتماد على سؤال المواطنين عن مواقع مراكز الاقتراع.
2. افتتاح مراكز الاقتراع، يشير دليل اجراءات الاقتراع والفرز الى ان المراكز تفتتح رسميا الساعة السابعه صباحا، وافاد مراقبي اللجنة الاهلية حسب استماراتهم الى ان معظم المحطات افتتحت الساعة السابعة التزاما بالاجراءات فيما بعض المراكز تاخرت من 5 الى 20 دقيقة كما هو الحال في مدرسة ذكور بيت عنان ومدرسة دير سامت المختلطة، وهذه امثلة وهناك مراكز افتتحت بعد 4 دقائق واخرى 5 دقائق وغيرها 10 دقائق.
3. مواد الاقتراع، يشير دليل اجراءات الاقتراع والفرز الى انه تقسم المواد المستخدمة في عملية الاقتراع الى مواد حساسة واخرى غير حساسة مادة (15) وافاد مراقبي اللجنة الاهلية ان كل مراكز الاقتراع التي تواجدوا

فيها او زاروها ان كافة مواد الاقتراع الحساسة وغير الحساسة كانت موجودة في المركز ولم يكن هناك أي اشكالية في هذا الامر.

4. وجود السجل الورقي للناخبين معلق، اشار دليل اجراءات الاقتراع والفرز في المادة (19) تعلق النسخة الاولى من السجل في مكان بارز بحيث يتمكن الناخبون من التاكد من ورود اسمائهم في السجل. وحسب ما وثق مراقبوا اللجنة الاهلية لرقابة الانتخابات فان ايا من المراكز التي تواجد فيها او زارها المراقبون لم يكن فيها سجلا ورقيا معلقا، وتم استبداله بالتابلت في كل المراكز.
5. عدد افراد المحطة ، نص دليل اجراءات الاقتراع والفرز على وجوب ان يتكون الطاقم من 5 افراد على الاقل، مادة (8) وحسب توثيق مراقبي اللجنة الاهلية فان العدد تراوح بين 3- 5 في معظم المحطات التي تواجد فيها المراقبون او زارها خلال يوم الاقتراع.
6. وجود السجل الخاص بالناخبين داخل المحطات، مادة(19) بما ان سجل الناخبين يتم استخدامه لشطب الناخبين الذي يدلون باصواتهم فان كافة محطات الاقتراع كان فيها سجل ناخبين.
7. توزيع حجر الاقتراع (الكبائن) في كل محطات الاقتراع تم وضع الحجر في اماكن بعيدة عن التأثير سواءً من قبل الوكلاء او المراقبين، وكذلك بعيدة عن الشبابيك، وتضمن سلامة وسرية التصويت.
8. ما زالت طواقم مراكز الاقتراع في بعض المناطق مثل محافظة الخليل وطولكرم ونابلس تتعامل مع ساحات المدارس على انها خارج مراكز الاقتراع وهذا سبب الكثير من المشاحنات، واتاح للقوائم ممارسة الدعاية الانتخابية، وكان من الممكن ان يشكل وجود العدد الكبير من الناخبين والقوائم خطر على العملية. تنص المادة (7) من دليل اجراءات الاقتراع والفرز يتكوّن كل مركز اقتراع من عدد من المحطات يتلاءم وعدد الناخبين فيه، وتكون المحطة عبارة عن غرفة داخل المركز، ويخصص لها صندوق اقتراع ويكون لها سجل ناخبين خاص بها.

تحيي اللجنة الاهلية جهود موظفي لجنة الانتخابات المركزية وطواقم مراكز الاقتراع على جهودهم في انجاح يوم الانتخابات. بالمجمل سارت العملية الانتخابية بشكل سلس دون مخالفات جوهرية من الممكن ان تؤثر على نتيجة الانتخابات.

سجلت اللجنة الاهلية مجموعة من الخروقات التي تمت في يوم الاقتراع

1. استمرار مظاهر الدعاية باب مراكز الاقتراع وداخل ساحات مراكز الاقتراع من قبل ممثلي القوائم الانتخابية والمرشحين في معظم مراكز الاقتراع.

2. لم تلتزم طواقم مراكز الاقتراع في العديد من المراكز بوضع اللوحات الارشادية للناخبين، بعكس ما جاء في اجراءات الاقتراع والفرز.
3. لم تلتزم طواقم مراكز الاقتراع بوضع سجل الناخبين الورقية في ساحات المركز، واستعاضت عنه بجهاز التابلت مع العلم ان دليل اجراءات الاقتراع والفرز ينص على السجل الورقي علما ان جهاز التابلت المستخدم لهذا الغرض تعطل في اكثر من مركز .

4. هناك العديد من محطات الاقتراع الضيقة لا يوجد فيها امكانية لتنفيذ العملية كيفما يجب وبمساحة تتيح تنفيذ عملية الاقتراع بسلاسة ودون ضغط بالمكان.

5. رغم تشديد لجنة الانتخابات المركزية في دليل اجراءات الاقتراع والفرز على اهمية الالتزام بالإجراءات الصحية، الا ان اللجان لم تلتزم بتطبيق البروتوكول الصحي في كل المراكز بنفس المستوى.

6. لم تلتزم لجان مراكز الاقتراع باخذ الهواتف الخاصة من الناخبين مما حدا في بعض الناخبين الى تصوير ورقة الاقتراع في اكثر مركز في الخليل وبيت لحم .
7. رغم اعلان لجنة الانتخابات المركزية عن موائمة مراكز الاقتراع لتسهيل دخول المعاقين إلا ان مراقبي اللجنة الاهلية سجلوا العديد من الخروقات التي تتعلق بعدم موائمة مراكز الاقتراع للمعاقين وكبار السن،
8. سجلت بعض مراكز الاقتراع دخول رجال امن الى مراكز الاقتراع، ولم تقم الطواقم بمنعهم رغم ان الاجراءات واضحة بعدم السماح بدخول رجال الامن بأسلحتهم الى مراكز الاقتراع.

9. قام البعض من طواقم الشرطة بدور ضابط الطابور مما خلق بعض الاشكاليات مع لجان مراكز الاقتراع. ولم تكن الادوار المحددة الى افراد الشرطة واضحة لهم.

10. قام بعض وكلاء القوائم المرشحة بالتدخل في عمل لجان مراكز الاقتراع بشكل مخالف للأدوار المحددة للوكلاء.
11. شهدت عملية الاقتراع اليوم السبت الموافق 11-12-2021 مخالفة صحية حيث تم احضار مصابة كورونا من المشفى الى مركز الاقتراع في دير سامت-الخليل، تعريض حياة الناخبين والطواقم والمراقبين والوكلاء الى الخطر.
12. شهدت العديد من مراكز الاقتراع ما يطلق عليه الامية السياسية خلال هذه الانتخابات المحلية، حيث قام العديد من الناخبين بإدعاء الامية واصطحاب مرافق لمساعدته رغم معرفة ان الشخص غير امي مما يستدعي تحديث الاجراءات الخاصة باليات تحديد من هو/ي الامي/ة.

13. شهدت بعض مراكز الاقتراع تدخل من قبل الشرطة في فض نزاعات بين وكلاء القوائم، وفي موقع آخر تم اطلاق قنابل غاز مسيل للدموع على الناخبين امام مركز الاقتراع.

14. في ساعات ما بعد العصر كانت القاعات باردة، واشتكى بعض اعضاء لجان مراكز الاقتراع من برودة الجو، حيث لم تكن وسائل التدفئة متاحة.
15. في ساعات المساء ايضا ظهر الحاجة الى اضائة اضافية لما هو موجود، فكانت الكثير من المراكز لا تتوفر فيها الاضافة الكافية.
16. وفي مرة اخرى شكلت بطاقات المراقبين مسألة خلافية بخصوص ختم اللجنة على بطاقات الرقابة، وبعد تدخل المكتب التنفيذي لجنة الانتخابات المركزية–المقر العام تم السماح للمراقبين بالدخول.

اعلان النتائج

اعلنت لجنة الانتخابات المركزية بعد اغلاق صناديق الاقتراع عبر المدير التنفيذي السيد هشام كحيل نسبة المشاركة في المرحلة الاولى للانتخابات المحلية، وقال ان عدد المقترعين في ال 154 هيئة محلية هو 262,827 ناخب وناخبة بنسبة مشاركة بلغت 64.79%، من اصحاب حق الاقتراع.

ويم 2021/12/12، وعبر مؤتمر صحفي لرئيس لجنة الانتخابات المركزية الدكتور حنا ناصر نتائج الانتخابات في المرحلة الاولى.

ان اعلان النتائج الاولية تم ضمن الوقت المحدد سلفا وهو ما ينم عن حسن تقدير للوقت المطلوب لانجاز التجميع وتوزيع المقاعد، وكذلك يساهم في تعزيز نزاهة وشفافية العملية الانتخابية.

الطعون واعلان النتائج النهائية للمرحلة الاولى

تقدمت عشرة قوائم بطعون بنتائج الانتخابات الى محكمة قضايا الانتخابات، وقررت المحكمة رد 8 طعون وقبول طعنين باعادة الفرز في دير استيا في محافظة سلفيت وكذلك اعادة فرز محطة في الزاوية ايضا في محافظة سلفيت. واعادت طواقم اللجنة الفرز بحضور اصحاب العلاقة وبقيت النتائج كما اعلنت في النتائج الاولية.

التوصيات

على الصعيد السياسي العام

- ✓ اهمية الاعداد الجيد لأي انتخابات سواءً عامة او محلية، والاخذ بعين الاعتبار الحالة المجتمعية، واهمية ان تتفق القوى السياسية والاجتماعية على انجاح العملية الانتخابية وضخ الروح الايجابية فيها.

على المستوى القانوني

- ✓ يجب اخضاع قانون الانتخابات المحلية وتعديلاته الى نقاش معمق وتعديلات شاملة، اوعدم الاستكانة الى تعديلات محدودة كما في المرات السابقة، ويجب ان يخض النظام الانتخابي الى تحليل وحوار حول النظام الافضل للانتخابات المحلية استنادا الى التجارب الانتخابية السابقة، والاخذ بعين الاعتبار التزامات رفع نسبة مشاركة المرأة وتخفيض سن الترشيح، وادخال مواد لها علاقة بالمال والاعلام بما فيه الاعلام الاجتماعي.

على مستوى الاجراءات والانظمة

- ✓ يتطلب من لجنة الانتخابات المركزية تطويرالانظمة والادلة بناء على الخبرات المتركمة من الدورات الانتخابية، سواءا ما يتعلق بالترشيح او الدعاية الانتخابية بما فيها المال والاعلام الاجتماعي.
- ✓ منع الاحزاب من تسجيل اكثر من قائمة في الموقع باسمه

توصيات عامة

1. فحص مراكز الاقتراع قبل اختيارها للتاكد من صلاحية المدرسة لتكون مركزاً للاقتراع.
2. اهمية تطوير وسائل التدريب الخاصة بطواقم ورؤساء مراكز الاقتراع للالمام وفهم اليات تنفيذ دليل اجراءات الاقتراع والفرز.
3. التأكد من تدريب افراد الشرطة امام مراكز الاقتراع بمعرفة دورهم المحدد، وكذلك آلية التعامل مع الحالات التي من الممكن ان تحدث امام مراكز الاقتراع.

4. اهمية التاكد من اخلاء الناخبين من داخل ساحات مراكز الاقتراع.
5. اهمية التأكد من الاضائة في مراكز الاقتراع.
6. اعتماد الطوابق الاولى من مراكز الاقتراع للتأكد من موائمتها للمعاقين ولكبار السن.
7. اهمية التأكد من تطبيق اجراءات السلامة بصرامة في كافة مراكز الاقتراع.
8. اهمية التطبيق الصارم لمسألة الهاتف لدى الناخبين ومنع ادخاله الى حجر الاقتراع.